

أثر تطور مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية  
للفترة 2004-2023.

The impact of the development of financial inclusion indicators on  
economic growth in Algeria: an analytical econometric study for the period  
.2004-2023

<sup>1</sup>علام أسماء.

أستاذ محاضر ب/ مخبر البحث النقود والمؤسسات المالية في المغرب العربي/جامعة تلمسان

asma.allem@univ-tlemcen.dz

علام فاطمة

أستاذ محاضر ب/ مخبر البحث في إدارة الأفراد والمنظمات/ جامعة تلمسان

[allem93@hotmail.com](mailto:allem93@hotmail.com)

قُدِّم للنشر في: 2025-09-26، قُبِلَ للنشر في: 2025-10-22، نُشِرَ في: 2025-12-05

**الملخص:**

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك للفترة الممتدة بين 2004-2023، من خلال قياس الترابط بين مؤشرات الشمول المالي المتمثلة في عدد فروع البنوك وعدد ماكينات الصراف الآلي والنمو الاقتصادي باستخدام منهجية الأحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL.

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين عدد فروع البنوك وعدد ماكينات الصراف الآلي والنمو الاقتصادي، كما أوصت الدراسة بتوفير الخدمات المصرفية متمثلة في تسهيل متطلبات فتح حسابات مصرفية وضرورة إيصال الخدمات إلى كافة أقاليم الجزائر.

**الكلمات المفتاحية:** الشمول المالي، النمو الاقتصادي، الخدمات المالية الرقمية، نموذج ARDL.

**تصنيف JEL:** F19, F29

**Abstract :**

This study aimed to measure the impact of financial inclusion indicators on economic growth in Algeria for the period 2004-2023. This study measured the correlation between financial inclusion indicators, represented by the number of bank branches and the number of ATMs, and economic growth using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) methodology. The study results showed a positive relationship between the number of bank branches, the number of ATMs, and economic growth. The study also recommended the provision of banking

<sup>1</sup>المؤلف المراسل

services, including facilitating the requirements for opening bank accounts and extending services to all regions of Algeria.

**Keywords:** Financial inclusion, economic growth, digital financial services, ARDL model.

**Codes jel classification :** F19, F29

## مقدمة :

يعتبر الشمول المالي من المواضيع التي شغلت حيزا واسعا على الساحة الدولية خاصة بعد الأزمة العالمية سنة 2008، كونه يهدف إلى تعزيز وصول كافة أفراد المجتمع للخدمات والمنتجات المالية وذلك مما يسمح لهم باستخدامها بكفاءة وفعالية وذلك شرط أن تكون هذه الخدمات مقدمة من الجهات الرسمية. فالشمول المالي هدف تسعى العديد من الدول النامية لتحقيقه نظرا للأهمية البالغة التي يحظى وذلك سواء من الجانب المالي أو المصرفي وذلك من خلال تسهيل التوزيع العادل والكفؤ لمختلف الموارد المالية والتقليل من تكلفة رأس المال، فهو يهدف أيضا إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان، كما يلعب دور كبير في مجال الاقتصاديات والاستثمارات، لذا تسعى المصارف المركزية إلى تعزيز سهولة التمويل والحصول على خدمات مالية وذلك من أجل تحقيق التنمية المستدامة، ذلك لأنه يعد سببا رئيسيا للنمو الاقتصادي للدولة والاستقرار المالي عن طريق توفير خدمات مالية مختلفة من خلال المصارف والبنوك.

## إشكالية الدراسة:

إن للشمول المالي دور كبير في تعزيز الاستقرار المالي والمساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وذلك لتأثيره بشكل فعال في زيادة مستوى الدخل والوصول للمنتجات المالية، فالجزائر واحدة من الدول النامية التي تعاني من تدني في مستويات الشمول المالي مقارنة بالمستويات العالمية. وبناء على ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي:

### ما مدى تأثير مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ما بين 2004-2023؟

وللإجابة على الإشكالية السابقة يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لمؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

### أهمية الدراسة وأهداف الدراسة:

- الاهتمام بموضوع الشمول المالي لما له من دور وأهمية كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي، فضلا عن بيان أهداف الشمول المالي وتحليل مؤشراتته.
- بيان مفهوم الشمول المالي وأهميته.
- دراسة أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2004-2023.

### 1- ماهية الشمول المالي.

في ظل التطورات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم، أصبحت الخدمات المالية ضرورة لا غنى عنها في حياة الأفراد والمؤسسات. ومع ذلك، لا يزال هناك عدد كبير من الناس حول العالم لا سيما في الدول النامية يفتقرون إلى أبسط الخدمات المالية مثل فتح حساب بنكي أو الوصول إلى أدوات الدفع الحديثة. وهنا يبرز مفهوم الشمول المالي كأداة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، والعدالة الاجتماعية، وتقليص الفجوة بين الطبقات.

فالشمول المالي لا يقتصر فقط على إتاحة الخدمات المالية للجميع، بل يشمل أيضًا ضمان أن تكون هذه الخدمات مناسبة، وآمنة، وبأسعار معقولة، مع العمل على تمكين الفئات المهمشة كالشباب، والنساء، وسكان المناطق الريفية من استخدامها بفعالية. ومن خلال تعزيز الشمول المالي، يمكن تحفيز النشاط الاقتصادي، وزيادة فرص الاستثمار، وتمكين الأفراد من إدارة مواردهم المالية بشكل أفضل، مما يساهم في تحسين مستويات المعيشة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

## 1-1 مفهوم الشمول المالي. تعددت تعريفات الشمول المالي وفيما يلي بعض التعاريف:

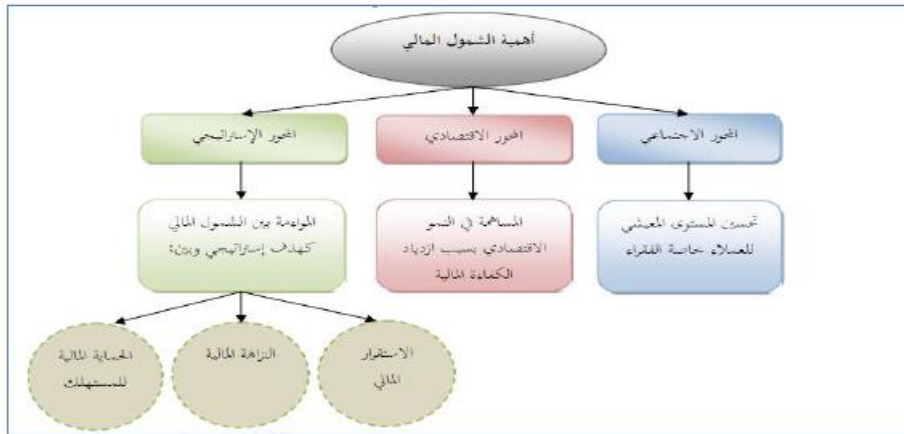
تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE على أنه<sup>2</sup>: " العملية التي من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة كبيرة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر اللازمين وبالشكل الكافي، والسعي إلى توسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل جميع شرائح المجتمع وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك من أجل تعزيز الرفاهية المالية والادماج الاجتماعي والاقتصادي".

كما يعرف على أنه<sup>3</sup>: " سعي الأفراد والمؤسسات الحصول على الخدمات المالية الجديدة وذلك بأقل التكاليف، وبصورة مستمرة من خلال الأساليب المعتمدة على الابتكار ومدعومة بالتثقيف المالي، وذلك بهدف الوصول إلى الرفاهية المالية والشمول الاجتماعي والاقتصادي".

وكتعريف شامل يعرف الشمول المالي على أنه تمكن كافة فئات المجتمع، وخاصة الفئات المهمشة وذات الدخل المحدود، من الوصول إلى خدمات مالية رسمية ومناسبة لاحتياجاتهم، بما يعزز من فرصهم الاقتصادية ويحسن من مستويات معيشتهم.

## 2-1 أهمية الشمول المالي. تتمثل أهمية الشمول المالي في جملة من المحاور والتي يتم توضيحها من خلال الشكل التالي:

### الشكل 1: أهمية الشمول المالي.



المصدر: فاطمة الزهراء مغدور، عماد معوشي، الشمول المالي كآلية استراتيجية لتعزيز الاستقرار المالي في الدول العربية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، ص 170.

- تكمن أهمية الشمول المالي في العلاقة الوثيقة التي تربطه مع الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي.

<sup>2</sup> برنية وآخرون، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، الإمارات العربية، صندوق النقد الدولي، أبو ظبي، 2019، ص 22.23.

<sup>3</sup> الطالب غسان، وزيد النجداوي محمد، التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية وتطبيقاتها وأثرها في مؤشرات الأداء المالي، الأردن، دار اليازوري العلمية، 2024، ص 20.

- يعزز الشمول المالي التنافس بين المؤسسات المالية من خلال السعي على تنوع منتجاتها والاهتمام بجودتها وذلك لجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية.
- إن الشمول المالي يؤثر على الجانب الاجتماعي وذلك من خلال الاهتمام الكبير بالفقراء ومحدودي الدخل، والعمل على توسيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة دمجهم بالقطاع المالي الرسمي وذلك من خلال إتاحة الخدمات المالية ومحاولة جعلها في متناول الشرائح الفقيرة والمهمشة.
- العمل على تحقيق المصلحة العامة وذلك بخلق فرص عمل والذي يساهم في خلق فرص العمل والمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي<sup>4</sup>.

### 3-1 أهداف الشمول المالي.

يهدف الشمول المالي إلى إدماج جميع فئات المجتمع، وخاصة الفئات الضعيفة والمهمشة، في النظام المالي الرسمي، من خلال توفير خدمات مالية تناسب احتياجاتهم وبشروط ميسرة. ويمكن تلخيص أهم أهداف الشمول المالي فيما يلي:

- تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية.
- تمكين الفئات المهمشة اقتصاديًا.
- دعم النمو الاقتصادي.
- تقليل الاعتماد على الاقتصاد غير الرسمي.
- مكافحة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية.
- تعزيز الشفافية المالية ومكافحة الفساد.
- دعم السياسات المالية والنقدية.

### 4-1 مؤشرات قياس الشمول المالي.

تُستخدم مؤشرات قياس الشمول المالي لتقييم مدى وصول الأفراد والشركات إلى الخدمات المالية واستخدامهم لها بجودة وفعالية. تساعد هذه المؤشرات صناع السياسات والمصارف والمؤسسات المالية في فهم الفجوات وتحسين الاستراتيجيات المالية. إليك أبرز مؤشرات الشمول المالي، مصنفة حسب الجوانب الأساسية التالية<sup>5</sup>:

- الحصول على الخدمات المالية.
- استخدام الخدمات المالية.
- جودة الخدمات المالية.
- مؤشرات الحصول على الخدمات المالية.

<sup>4</sup> علالي سارة، تنيو كترزة، دراسة أثر الثقافة المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2022، ص 509

<sup>5</sup> قاسي بيسمينة، مزيان توفيق، دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة – دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول العربية-، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 01، 2022، ص 601-602

يشير هذا البعد إلى مدى القدرة على الحصول على الخدمات المالية من طرف المؤسسات الرسمية وذلك يتوضح من خلال معرفة وتحديد عدد نقاط الوصول إلى الخدمات.

- عدد فروع البنوك لكل 100000 نسمة.
- عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) لكل 100000 نسمة.
- نسبة السكان الذين لديهم حسابات بنكية.
- **مؤشرات قياس بعد استخدام الخدمات المالية:**
- عدد معاملات الدفع غير الهاتف.
- عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع.
- عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد.
- عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.
- عدد الأفراد الذين يستخدمون الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول.
- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية.
- نسبة الشركات الصغيرة أو المتوسطة التي لديها حسابات رسمية مالية.
- **مؤشرات جودة الخدمات المالية:**
- القدرة على تحمل التكاليف من خلال معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي مع بقاء على الحد الأدنى الرسمي للأجور. ويتكون من متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب أساسي، ومتوسط تكلفة تحويلات الائتمان.
- الشفافية والتي تعبر عن نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية انعقاد القرض المال<sup>6</sup>.

## 2- دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي.

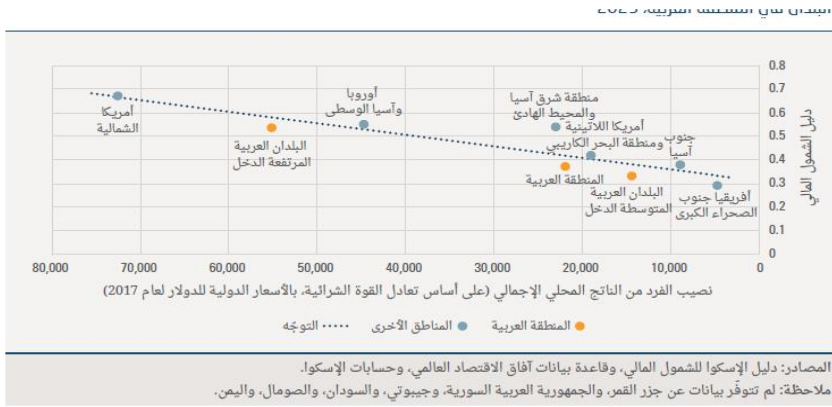
### 1-2 الشمول المالي في المنطقة العربية.

تواجه المنطقة العربية العديد من التحديات الكبيرة في مجال الشمول المالي وذلك بسبب قصور المؤسسات المالية الرسمية على تأمين الخدمات المطلوبة، مقارنة بمناطق العالم الأخرى، فحسب إحصائيات الإسكو للشمول المالي، تحتل المنطقة العربية المرتبة ما قبل الأخيرة على مستوى العالم، وقد سجلت 0.37 في عام 2023.

---

<sup>6</sup> زينب حمدي، الزهراء، مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، 2019، ص20.

## الشكل 2: الشمول المالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حسب مناطق العالم ومجموعات البلدان في المنطقة العربية، 2023.

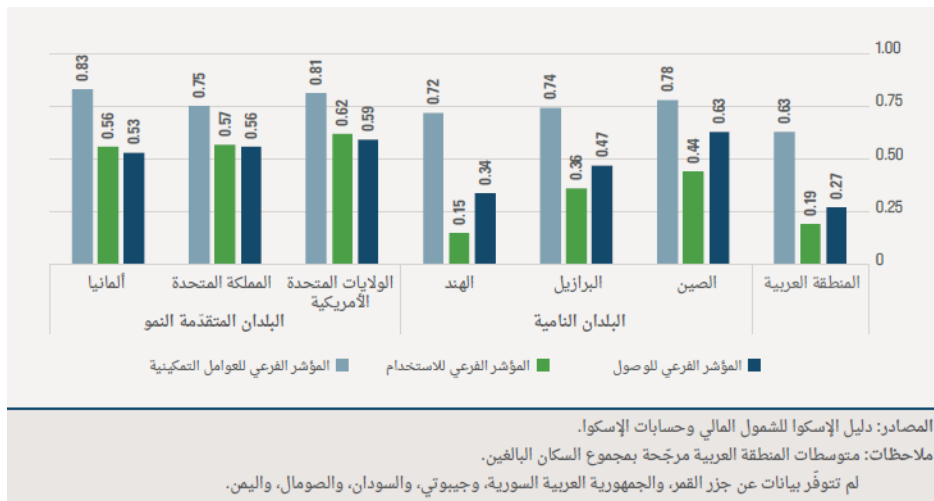


المصدر: دليل الإسكوا للشمول المالي، وقاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي وحسابات الإسكوا.

من خلال الشكل أعلاه يتبين أن للشمول المالي علاقة إيجابية بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وذلك على مستوى مناطق العالم، وعلى مستوى مجموعة من البلدان في المنطقة العربية، لكن أداء هذه الأخيرة ضعيف في الشمول المالي نسبة إلى التوقعات القائمة على مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا ما يتضح من في البلدان المرتفعة والمتوسطة الدخل في المنطقة.

إن العلاقة بين الشمول المالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي هي علاقة معقدة، إذ أنها تؤدي عوامل مهمة أخرى دوراً أساسياً في تحديد شكل التقدم نحو النظم المالية الشاملة، كما أن العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي ليست أحادية الاتجاه، فكلما زاد الشمول المالي يساهم ذلك في تحفيز النمو الاقتصادي.

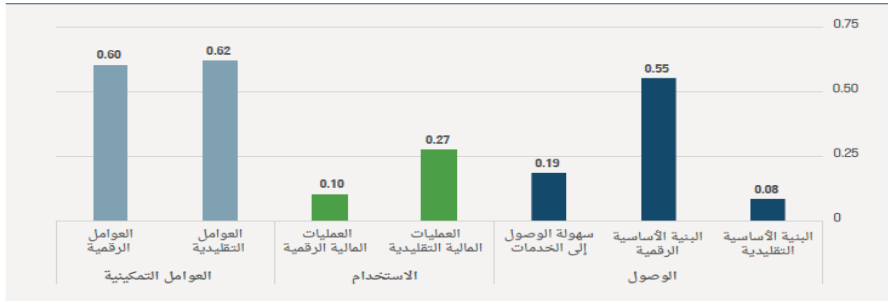
## الشكل 3: الشمول المالي والأدلة الفرعية للمنطقة العربية وبلدان مختارة، 2023.



**المصدر:** دليل السكو للشمول المالي، وقاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي وحسابات الاسكو.

أما بالنسبة للأدلة الفرعية الثلاث لدليل الإسكو للشمول المالي، سجلت المنطقة العربية نتيجة معتدلة في العوامل التمكينية، لكنها سجلت تأخرا ملحوظ وذلك في إمكانية إتاحة الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، ومن خلال الشكل نلاحظ الفجوة الواضحة بين العوامل التمكينية والدليلين الفرعيين الآخرين إلى بلدان المنطقة العربية لا تستفيد بالكامل من الظروف القائمة لتحسين الشمول المالي.

**الشكل 4:** الشمول المالي والبعدان التقليدي والرقمي، المنطقة العربية، 2023.



**المصدر:** دليل السكو للشمول المالي، وقاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي وحسابات الاسكو.

يبين الشكل أعلاه بلوغ نتيجة البنية الأساسية والإطار التنظيمي الداعمين للخدمات المالية التقليدية 0.08، في حين بلغت نتيجة الأسس التكنولوجية التي تمكن من التوسع في الخدمات المالية الرقمية 0.55 وهي نتيجة متوسطة، أما خدمات المالية عبر المنافذ التقليدية فقد سجلت أعلى نتيجة تقدر ب 0.27، وقارئة بنتيجة متدنية ب 0.10 للمنصات الرقمية، وهذا دليل على التقدم غير المتكافئ الذي أحرزته المنطقة العربية في الاستفادة من الحلول الرقمية كضرورة لتحسين الشمول المالي.

### 3- دراسة قياسية لأثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2004-2023.

من أجل القيام بدراسة أثر مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2004-2023، تم استخدام البيانات المتمثلة في إجمالي الناتج المحلي كمتغير تابع وكل من ماكينات الصراف الآلي وفروع البنوك التجارية كمتغيرات مستقلة باستخدام منهجية ARDL.

#### 1-3 التعريف بمتغيرات الدراسة.

- إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي): ويرمز له ب GDP وهو القيمة الإجمالية لجميع السلع والخدمات التي يتم إنتاجها داخل حدود بلد معين خلال فترة زمنية محددة (عادة سنة واحدة). يستخدم كمؤشر رئيسي لقياس حجم الاقتصاد وأدائه.
- ماكينات الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ): ويرمز له ب ATM وهو مؤشر يقيس عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) المتوفرة لخدمة السكان بالنسبة لكل 100,000 شخص بالغ (عادة من عمر 15 سنة فأكثر) في بلد معين. ويستخدم كمقياس مدى توافر الخدمات المصرفية وسهولة الوصول إلى النقد والعمليات البنكية الأساسية. فارتفاع هذا الرقم يدل غالبًا على تحسن الشمول المالي والبنية التحتية المالية.

- فروع البنوك التجارية (لكل 100 ألف بالغ): ويرمز له ب BNC هو مؤشر يقيس عدد فروع البنوك التجارية التي تقدم خدمات مصرفية (مثل الإيداع، السحب، القروض، فتح الحسابات...) لكل 100,000 شخص بالغ في بلد معين، حيث ارتفاع عدد الفروع يشير عادةً إلى تحسن الشمول المالي وزيادة الثقة في النظام المصرفي.

**3-2 نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسية.**

نظرا لتمييز السلاسل الزمنية بعدم الاستقرار ومن أجل تفادي الحصول على انحدار زائف، لا بد من اختبار استقراريته ومعرفة درجة تكاملها، ولغرض اختبار جذر الوحدة (unit root) على متغيرات النموذج وهو ما يوضح في الجدول التالي:

الجدول 1: نتائج اختبار الاستقرارية.

المتغيرات	ADF	
	عند المستوى	الفرق الأول
<b>GDP</b>	0.0184	0.0003
<b>ATM</b>	0.0490	0.0514
<b>BNC</b>	0.1597	0.0311

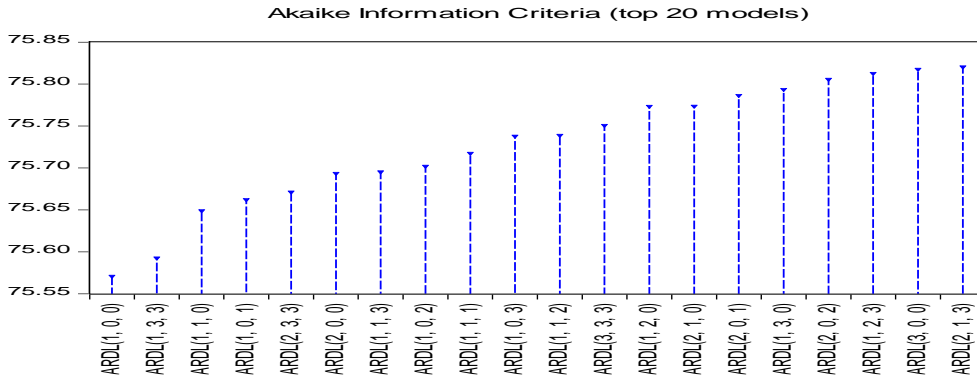
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات 10 eviews

من خلال نتائج اختبار ADF القيم الاحتمالية لكل من النمو الاقتصادي وماكينات الصراف الآلي أصغر من 5% أي أنها مستقرة عند المستوى أما فروع البنوك التجارية أكبر من 5% أي أنها غير مستقرة عند المستوى، وبعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى أصبحت كل المتغيرات مستقرة ( قيمة الاحتمال أقل من 5%)، وهذا يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى  $I(1)$ ، وبالتالي لهم نفس درجة التكامل، وهذا ما يسمح لنا بإجراء اختبار التكامل المشترك.

### 3-3 تحديد فترات الإبطاء المثلى.

قبل الكشف عن وجود علاقات تكامل مشترك باستخدام منهجية اختبار الحدود ل (Pesaran and All, 2001) سوف يتم تحديد فترة الإبطاء الزمنية أي فترات التأخر الزمني (Lags) كما هي موضحة بالشكل التالي:

الشكل 5: فترات الإبطاء المثلى



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات 10 eviews

أظهرت نتائج اختبار عدد الفترات الإبطائية أن عدد فترات التباطؤ المثلى لمتغيرات الفرق الأول والتي هي أقل قيمة عند معيار AIC هي  $p=1$

### 3- 4 نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

الجدول 2: نتائج اختبار التكامل المشترك.

القرار	10%	5%	1%	P-value
قبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك عند مستوى معنوية 5%	2.63	3.1	4.13	قيمة الحد الأدنى I(0)
	3.35	3.87	5	قيمة الحد الأعلى I(1)
	<b>K=2</b> <b>fascal=6.174488</b>			إحصائية فيشر المحسوبة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات 10 eviews

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن قيمة فيشر المحسوبة 6.174488 أكبر من قيم فيشر الجدولية عند مستوى معنوية 5%، مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة أي وجود علاقة تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي (معبّر عنه بـ GDP) وماكينات الصرف الآلي وعدد فروع البنوك.

#### 4- الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL

**1-4 اختبار ARCH:** للكشف عن عدم ثبات التباين بين حدود الأخطاء، يمكن استخدام عدة اختبارات، ولكن سنقتصر على اختبار ARCH-test، من خلال اختبار الفرض العدم القائل بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر، مقابل الفرضية البديلة القائلة بعدم ثبات التباين.

الجدول 3: نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.819261	Prob. F(1,15)	0.7786
Obs*R-squared	0.923184	Prob. Chi-Square(1)	0.7612

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات 10 eviews

من خلال الجدول يظهر لنا أن قيمة F المحسوبة بلغت 0.81 باحتمال قدره (0.7786) وهو أكبر من 5% وتقودنا هذه النتيجة إلى قبول الفرضية العدمية بثبات التباين لسلسلة حد الخطأ، أي عدم وجود اختلاف تباين حد الخطأ. وبما أن إحصائية Prob.chi-Square (0.7612) أكبر من 5%، بالتالي عدم وجود ارتباط بين البواقي.

**2-4 اختبار Breusch-Pagan-Godfrey:** الغرض من هذا الاختبار الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين.

الجدول 4: نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.287595	Prob. F(3,14)	0.8336
Obs*R-squared	1.044901	Prob. Chi-Square(3)	0.7904
Scaled explained SS	2.722883	Prob. Chi-Square(3)	0.4364

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات 10 eviews

تظهر لنا نتائج هذا الاختبار أن قيمة احتمال Obs\*R-squared قد بلغت 0.7904 وهي أكبر من 5% ومنه نستنتج أنه لا توجد مشكلة اختلاف التباين.

### 3-4 اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء:

توجد العديد من الاختبارات للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ ومن بين أهم هذه الاختبارات نذكر: اختبار Durbin Watson test، اختبار H-statistic (Durbin h test)، وأخيرا اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test وهو الاختبار الذي قمنا بإجرائه على نموذجنا.

#### الجدول 5: نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.185045	Prob. F(2,12)	0.9817
Obs*R-squared	0.055464	Prob. Chi-Square(2)	0.9726

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات 10 eviews

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن إحصائية F المحسوبة 0.18 أصغر من الجدولية باحتمال يساوي 98.17% وهي أكبر من (5%) أي عدم معنوية قيمة F المحسوبة وهذا ما يقودنا إلى قبول الفرضية العدمية أي رفض وجود ارتباط ذاتي.

وطالما أن احتمال Obs\*R-squared المحسوبة يساوي (97.26%) وهو أكبر من 5% فإنه يتم قبول الفرضية العدمية أي لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي بين الأخطاء ومنه النموذج المقدر خال من مشكلة الارتباط الذاتي. مما سبق من اختبارات للنموذج المقدر فإن نتائجها تجمع على أن النموذج المقدر تتحقق فيه الفرضيات النظامية التي تؤكد صلاحية النموذج في قياس العلاقة بين متغيرات الدراسة.

### 4-4 التوازن في المدى القصير والطويل:

بعدها أجرينا اختبار منهج الحدود Bounds test للتكامل المشترك وتأكدنا من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي وباقي المتغيرات المستعملة في الدراسة، سننتقل إلى عملية التقدير، بحيث سنقوم بقياس التوازن في المدى القصير والطويل في إطار نموذج ARDL.

#### الجدول 6: نتائج تقدير المعلمات طويلة الأجل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.292835	0.230117	1.272549	0.2239
BNC	1.32E+16	2.43E+16	0.545321	0.5941
ATM	2.62E+14	9.81E+14	0.267106	0.7933
C	-5.47E+16	1.21E+17	-0.452380	0.6579

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات 10 eviews

ونائج التقدير باستخدام برنامج EVIEWS10 يتبين أن كل المتغيرات لها علاقة معنوية إحصائية مع المتغير التابع المتمثل في النمو الاقتصادي، فكلًا من المتغيرات المتمثلة في ماكينات الصراف الآلي وعدد فروع البنوك التجارية لها تأثير موجب على النمو في الأجل الطويل.

ولغرض قياس العلاقة قصيرة الأجل تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ كما هو في الجدول الموالي:

الجدول 7: نتائج نموذج تصحيح الخطأ

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CoIntEq(-1)*	-0.707165	0.180092	-3.926696	0.0015
R-squared	0.454682	Mean dependent var		1.25E+15
Adjusted R-squared	0.454682	S.D. dependent var		6.46E+15
S.E. of regression	4.77E+15	Akaike info criterion		75.09300
Sum squared resid	3.86E+32	Schwarz criterion		75.14247
Log likelihood	-674.8370	Hannan-Quinn criter.		75.09982
Durbin-Watson stat	1.996656			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات 10 eviews

يتبين من خلال نتائج نموذج الأجل القصير على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وذلك لأن معامل تصحيح الخطأ الذي يقيس سرعة العودة إلى التوازن سالب وذو دلالة إحصائية، وهو ما يشير إليه معامل تصحيح الخطأ  $CoIntEq(-1) = -0.707165$  باحتمال قدره 0.0015 أي أنه يوجد تصحيح من الفترة القصيرة إلى الفترة الطويلة.

### الخاتمة ونتائج الدراسة:

يتضح من خلال ما سبق أنّ الشمول المالي يعدّ ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، إذ يساهم في توسيع قاعدة المشاركة المالية من خلال إدماج مختلف الفئات في النظام المصرفي، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على تعبئة المدخرات، زيادة حجم الاستثمارات، وتحفيز النشاط الاقتصادي. كما يؤدي الشمول المالي إلى تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال تمكين الفئات الهشة والضعيفة اقتصادياً من الحصول على خدمات مالية رسمية، مما يساهم في الحد من الفقر والبطالة. فإن ارتفاع معدلات الشمول المالي يساهم في رفع كفاءة النظام المالي وزيادة قدرته على تمويل المشاريع الإنتاجية، وبالتالي دعم النمو الاقتصادي ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. غير أنّ فعالية هذا الأثر تبقى مرتبطة بمدى توفر إطار مؤسسي وتنظيمي ملائم، إضافة إلى تطوير البنية التحتية المالية والرقمية.

### نتائج الدراسة:

- يوجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الشمول المالي والمتغير التابع المتمثل في معدل نمو الاقتصاد الجزائري وذلك باستخدام منهجية الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة.

- أظهرت نتائج تقدير المعلمات طويلة الأجل أن كل من المتغيرات المتمثلة في ماكينات الصراف الآلي وعدد فروع البنوك التجارية لها تأثير موجب على النمو في الأجل الطويل.

- إن زيادة عدد فروع البنوك التجارية وعدد ماكينات الصراف يؤدي إلى قرب العميل من الخدمات التي تقدمها البنوك بالدرجة الأولى، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الخدمات مما ينتج عنها الحصول على الأموال، وبالتالي ارتفاع الطلب الكلي الناتج عن طلب السلع والخدمات سواء الاستهلاكية أو الرأسمالية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الدخل وبالتالي تعزيز النمو.

### قائمة المراجع.

#### الكتب:

- 1- برنية وآخرون، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، الإمارات العربية، صندوق النقد الدولي، أبو ظبي، 2019.
- 2- الطالب غسان، وزياد النجداوي محمد، التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية وتطبيقاتها وأثرها في مؤشرات الأداء المالي، الأردن، دار اليازوري العلمية، 2024.

#### المقالات:

- 3- فاطمة الزهراء مغدور، عماد معوشي، الشمول المالي كآلية استراتيجية لتعزيز الاستقرار المالي في الدول العربية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، ص 170.
- 4- علائي سارة، تنيو كتنزة، دراسة أثر الثقافة المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2022،
- 5- فاسي يسمينة، مزيان توفيق، دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة - دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول العربية-، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 01، 2022،
- 6- زينب حمدي، الزهراء، مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، 2019،